

دور التعليم الإلكتروني في حل أزمة
تمويل التعليم العالي
"ضرورة وبديل استراتيجي"

The role of e-learning in
solving the higher education
financing crisis

"An essential and strategic alternative"

إعداد

الأستاذة الدكتورة حنان صبحي عبدالله عبيد
بريطانيا - رئيس قسم الدراسات العليا والنائب
العلمي للعميد بالجامعة الأمريكية بمنيسوتا USA

Prof Dr. Hanan Sobhi Abdullah Obaid
UK - Head of the Department of Graduate
Studies and Scientific Deputy Dean at the
American University of Minnesota USA
HANANOBAID328@YAHOO.COM





الملخص:

هدفت الدراسة لعرض دور التعليم الإلكتروني في حل أزمة تمويل التعليم العالي «كضرورة, وبديل استراتيجي» من خلال التعرض لمصادر التمويل الجامعي وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الادب النظري والدراسات السابقة والاطلاع على تجارب الدول الناجحة في هذا المضمار وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات أهمها: ضرورة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي للتعليم الإلكتروني في تلبية احتياجات التنمية من القوى العاملة من الخريجين وربطهم بسوق العمل وعدم الانتاج العشوائي للخريجين ومنح الجامعات الصلاحيات المالية والادارية الكافية لاستثمار مواردها بالصورة التي تراها مناسبة، مع مراعاة الاهداف العامة للتعليم العالي والجودة، والاستفادة من التجارب العالمية في ايجاد مصادر تمويل للتعليم العالي الإلكتروني وترشيد الانفاق على مؤسسات التعليم العالي وخفض التكلفة بسبب الأوضاع السياسية واثرها اقتصاديا على العالم وتحويل الجامعات لمراكز انتاج واستثمار وتطوير.

الكلمات المفتاحية: التمويل / التعليم العالي

Abstract:

The study aimed to present the role of e-learning in solving the higher education financing crisis «As a necessity and a strategic alternative» through exposure to university funding sources. The descriptive analytical approach was used by reviewing theoretical literature and previous studies and examining the experiences of successful countries in this field. The study reached a number of results and recommendation The most important of which are: the need to pay attention to strategic planning for e-learning in meeting the development needs of the workforce of graduates, linking them to the labor market, avoiding the random production of graduates, and granting universities sufficient financial and administrative powers to invest their resources in the manner they deem appropriate. Taking into account the general goals of higher education and quality, and benefiting from global experiences in finding sources of funding for electronic higher education, rationalizing spending on higher education institutions, reducing costs due to the political situation and its economic impact on the world, and transforming universities into centers of production, investment and development.

Keywords: finance, e-learning



المقدمة:

إن تمويل التعليم الإلكتروني يعني بتوفير الموارد المالية اللازمة لأداء المهام التعليمية إذ تعتبر الموارد التعليمية مهمة جداً وضرورية لأداء هذه المهام ، وذلك لأن هنالك ترابطاً وثيقاً بين العملية التربوية ، وبين توفر الموارد المالية المطلوبة (Obaid, ٢٠٢١)، إذ بدون توفر الموارد التمويلية الكافية لا يمكن القيام بما هو مطلوب من التعليم القيام به سواء أكان مرتبط بالجوانب الكمية ، أو بالجوانب النوعية للتعليم ، إذ أنها تتطلب إنفاقاً مالياً عليها، وينبغي أن تتناسب الموارد المالية مع احتياجات التعليم الإلكتروني (خلف، ٢٠٠٧).

لذلك على مؤسسات التعليم الإلكتروني البحث عن مصادر تمويل وذلك لتنفيذ برامجها التطويرية اللازمة لتحقيق أهدافها، وبدون التمويل لا يمكن تنفيذ تلك البرامج، لأن التمويل بمثابة الدم في العروق.

مشكلة الدراسة:

يواجه التعليم العالي مشكلة العجز الناتج على الإقبال المتزايد للالتحاق بالتعليم وارتفاع الكلفة لذلك لا بد من بيان استراتيجيات من شأنها حل الأزمة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

« كيف يساهم التعليم الإلكتروني في تخفيف أزمة تمويل التعليم العالي كخيار وبدل استراتيجي؟؟ »

أهمية الدراسة:

يؤمل أن تستفيد الجهات التالية:

- صانعو القرار في جامعات التعليم الإلكتروني.
- طلبة الدراسات العليا.
- إغناء المكتبة العربية بدراسات عن تمويل التعليم الإلكتروني.

هدف الدراسة:

- التعرف على واقع التمويل الجامعي الإلكتروني وبيان مصادره .
- إبراز مشكلات التمويل الجامعي الإلكتروني والأسباب التي أدت لذلك .
- وضع عدد من الاقتراحات والحلول التي من شأنها حل المشكلة.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: 2025/2024
- الحدود المكانية: التعليم العالي .

تعريف التمويل في الجامعات الإلكترونية :

لا يوجد تعريف موحد لتمويل ، إذ يوجد الكثير من التعريفات في ذلك من قبل الباحثين والمهتمين في هذا المجال . فقد عرفت رحمة تمويل التعليم الإلكتروني بأنه «إن النظرية التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة. ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها و تدعيم رأس المال البشري خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج. (رحمة، ٢٠٠٠).

- يقول (موريس دوب/الاحمد ٢٠٠٠) التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة .

- أما الكاتب (بيش) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها

وتوفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص و عام . كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد و إلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد. وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي

يترتب عليها الحصول على الموارد المالية واستثمارها في عمليات مختلفة مما يساعد على زيادة الحصول عليها مستقبلا في ضوء الموارد المالية المتاحة حاليا للاستثمار وتحديد العائد المتوقع الحصول تحقيقه ، والمخاطر المحيطة به ، واتجاهات السوق ماديا .
من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة من أجل القيام بالمشاريع ، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب وتحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمع والنهضة الاقتصادية .

التمويل العام:

يتكون التمويل العام من الموارد التي يقدمها المجتمع ككل ، ممثلا بمؤسساته العامة للقطاع العلمي . ونظرا لاختلاف الأنظمة السياسية والإدارية بين الدول وتعدد الوسائل التي تلجا إليها لتوفير الموارد اللازمة للقطاع فينبغي التمييز بين الأجهزة التي تقوم بالتمويل والوسائل المختلفة التي تلجا إليها لتحقيق هذا الهدف . (Obaid, ٢٠٢١) .
- أجهزة التمويل المركزي : تتولى الحكومة المركزية أو الفدرالية مهمة التمويل عن طريق الميزانية التي تعدها أجهزة البحث العلمي ، وما تتضمنه ميزانيات الوزارة والأجهزة المركزية الأخرى من فصول تتعلق بالشؤون الإدارية . (ماجد ٢٠٠٠)

تمويل التعليم الإلكتروني:

تجدر الإشارة بداية إلى العلاقة الوثيقة بين دراسة كلفة التعليم وتمويله ، فمن خلال تحديد كلفة التعليم في المستقبل القريب والبعيد ، وتركز الجهود على البحث عن مصادر لتمويل هذه الكلفة : هل المسؤول عن هذا الأمر الدولة . بمفردها ؟ أم الدولة بالإضافة إلى أولياء الأمور ، وأصحاب الشركات التي تستفيد من العمالة المتعلمة ؟ أم مصادر أخرى ، ؟ وكيف يكون التوازن بين الموارد العامة والخاصة في التمويل في حالة الاعتماد عليهما معاً ؟
وفي ضوء هذه الأسئلة المهمة ، تحاول كل دولة أن تجيب عنها

بالشكل الذي يناسب ظروفها. ومن هنا نجد أنه ربما يكون تمويل التعليم الإلكتروني من أكثر القضايا جدلاً في اقتصاديات التعليم وبالطبع يشهد الجدال، وربما يحتدم الخلاف، وتتشعب القضايا في حالة تمويل التعليم العالي على وجه الخصوص، لدرجة أن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي قد اعتبرت أن الأنماط المتغيرة لتمويل التعليم الإلكتروني يعد ضرورة ملحة وخيار استراتيجي لحل أزمة التمويل وخاصة في ظل الظروف السياسية والحروب ومن أبرز الموضوعات البحثية في اقتصاديات التعليم، وربما يرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة لهذه المرحلة التعليمية عالية التكاليف، ولكونها خارج نطاق التعليم الحضوري، وغيرها ذلك من الأسباب (عابدين، ٢٠٠٠، ٦٣-٦٤).

أهمية التمويل التعليم الإلكتروني :

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية و تنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، و تتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية. و مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها ، اذ يعد التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع ، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق:

أ- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .
- تحقيق الأهداف المرسومة من طرف الدولة .

ب- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم ، توفير السكن، العمل.

ومن خلال ذلك فإن أهمية التمويل خاصة في مؤسسات التعليم الإلكتروني تكمن في اعتباره البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف



الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والذي يعتبر المحك الرئيسي لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، ويظهر أثر مردوده في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة. (بدر، ٢٠٠٠).

أشكال التمويل:

هناك عدة أشكال للتمويل نذكر منها :

- التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقرض والمستهثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقرضين، مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية.

أ- المؤسسات التعليمية الإلكترونية : تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و الصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص .

• إصدار سندات .

• الائتمان التجاري.

• التمويل الذاتي .

تسهيلات الاعتماد.

ب- الحكومة: تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

-التمويل غير المباشر:

يعبر هذا النوع عن كل طرق و أساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي

فيها وسطاء ماليين ، حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية و بعض البنوك ، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ، ثم توزع هذا الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الإدخار و متطلبات مصادر التمويل. وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى و التي تكون في شكل ضمانات و التي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد و التصدير مثل الاعتماد المستندي ، التحصيل المستندي ...الخ.

- التمويل المحلي و التمويل الدولي:

ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق و المؤسسات المالية الداخلية و تمويل مصدر السوق المالية و الهيئات المادلية الدولية.

● **التمويل المحلي:** يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة و غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها ، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها ...الخ). وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

● **التمويل الدولي:** هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات ، و الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية ، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء و التعمير و بعض المؤسسات الإقليمية ، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة . (العمرى، بسام ٢٠٠٤).

مؤشرات تمويل التعليم الإلكتروني:

من المفروض أن اقتصاديات التعليم الإلكتروني تؤدي إلى أقصى درجة من الكفاءة الإنتاجية في النشاط التعليمي المقصود في كل ناحية من نواحيه، ولذلك فإن الكفاءة الإنتاجية لكل نوع من أنواع

الأنشطة التعليمية الإلكترونية هي المعيار في اقتصاديات التعليم. وليس معنى هذا ان لا تكون المعايير القومية أو الاجتماعية غير ذات فإن معيار الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، واعتبار التعليم حقاً ميسراً لكل مواطن، وقيمة التعليم في تمكن الفرد من الاستمتاع بحياة أكثر إشباعاً وأعمق تجربه كلها معايير لا يمكن التقليل من قيمتها. (الرشدان، ٢٠٠٨، ١٦١).

مصادر التمويل للتعليم الإلكتروني:

نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم والذي ظهر في كل مجتمعات النصف الثاني من القرن العشرين والناتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي وزيادة الوعي بأهمية التعليم، وكذلك نتيجة الديموقراطية الاجتماعية التي تعتبر التعليم حق من الحقوق المدنية لكل فرد في المجتمع باختلاف مستوياتهم (obaid, ٢٠٢٣)، ارتفعت تكاليف التعليم في كل مجتمع. ويمكن تفسير زيادة في تكلفة التعليم في الوقت الحالي بما يأتي:

- إن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مباني ومعدات وأجهزة وأثاث ومعلمين وفنيين وعمال باهظة التكاليف، وتحتاج إلى نفقات عالية وذلك في ظل الارتفاع العالي في الأسعار.

- إن غلبة القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية وما يترتب عليها من زيادة الطموح التعليمي، وزيادة التزام الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات على سواء؛ قد جعل ميدان التعليم في سباق مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم.

-الارتفاع في مستوى الخدمات التعليمية، أدت الزيادة في الإنفاق على التعليم إلى ظهور الأزمة التعليمية المتفجرة في معظم دول العالم، والتي من أبرزها مظاهرها عدم الوفاء بالاحتياجات المادية المطلوبة للتعليم حتى يلبي الطلب الاجتماعي المتزايد عليه، إذ تخصص الدول النامية جانبا كبيرا من الدخل القومي من الميزانية للإنفاق على التعليم، بحيث تكاد في حالات كثيرة تصل إلى حافة قدرتها المالية لأنها

تحتاج إلى إنفاق أكثر وبنسبة أكبر مما تفعله الدول المتقدمة لأنها تعاني من مشاكل أكثر، فعليها أن تنفق على محو الأمية وتحقيق الاستيعاب وتحسين نوعية التعليم ولهذا تحتاج إلى مصروفات أكثر على التعليم (SIMON ٢٠٠٠).

أنواع التمويل الإلكتروني: أولاً: التمويل الخاص:

تلعب الموارد الخاصة دوراً مهماً في تمويل الكثير من المؤسسات التربوية .

وإذا كان القطاع التربوي الخاص هو المستفيد الأول من الموارد الخاصة فإن هذه الأخيرة تكون في بعض الأحيان ، مورداً من موارد المؤسسات العامة عن طريق التبرعات والمنح والمساعدات التي تقدمها المؤسسات الخاصة والأفراد .

والواقع إن التمويل الخاص يتكون بالدرجة الأولى من الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلبة لقاء تعليمهم ، غير إن الرسوم الدراسية ، على الرغم من أهميتها ليست المصدر الوحيد للتمويل. ذلك إن ثمة مصادر أخرى للتمويل الخاص ، تلعب اليوم دوراً كبيراً في مساعدة القطاع التربوي على مجابهة احتياجاته ، يمكن أجمالها على النحو التالي :

- 1 الإعانات والمساعدات الخاصة التي تقدمها المؤسسات الخاصة والأفراد كما لوحظ في الآونة الأخيرة إن الشركات الصناعية والتجارية الكبرى تساهم إلى حد كبير من برامج التدريب المهني .
- 2 موارد البحوث العلمية التي تطلب من الجامعات والمعاهد العليا تغطية جزء من تكاليفها، وبهذا تستطيع أن تحصل على موارد تمويلية لما تقدمه من خدمات إلى جهات متعددة خارج نطاق التعليم الصرف.
- 3 يضاف إلى ذلك إن جزءاً من موارد المؤسسة الإلكترونية يتأتى ، عن طريق الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة للطلبة والموظفين وأعضاء الهيئات الأكاديمية .

ثانياً : التمويل الذاتي:

إن بعض المدارس والجامعات الإلكترونية تعتمد اعتماداً كلياً تقريباً على مواردها ومنتجاتها الخاصة . غير أن أهم ما يخشى منه مثل هذه الحالات هو أن انصراف المؤسسات التربوية إلى الإنتاج بهدف تغطية تكاليفها ، يخرجها في كثير من الأحيان عن غاياتها التربوية التي أنشأت أصلاً من أجلها كالدبلومات المهنية.

ثالثاً :التمويل الخارجي:

لقد أصبحت المساعدات الخارجية اليوم ، من بين المصادر المهمة في تمويل الجامعات الإلكترونية . والواقع إن المساعدات الخارجية تتخذ أشكالاً متعددة فقد يكون المساعدات الخارجية مالية كالمنح والقروض والمساعدات المالية الأخرى .، (المانع ، ٢٠٠٣)

مصادر التمويل الخارجي:

1 القروض (Loans): تعتبر القروض أحد العناصر الرئيسية لتمويل التعليم الإلكتروني إلا أنها لا تعار اهتماماً كافياً أكثر الأحيان واعتبارها استثماراً مجزياً لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم إلى المواطنين

2 الضرائب العامة (Taxes): مما لا شك فيه أن الأموال الناتجة عن الضرائب العامة للدولة هي المصدر الأساسي لتمويل التعليم الإلكتروني في معظم بلدان العالم ، غير أن هذه البلدان تتفاوت تفاوتاً كبيراً في الشكل الذي يأخذه التمويل من الضرائب العامة، وهناك ثلاثة أشكال يأخذها تمويل التعليم عن طريق الضرائب:

- التمويل عن طريق الحكومة المركزية.
- التمويل عن طريق التعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية .
- التمويل عن طريق التعاون ما بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية .
- أقساط التعليم الإلكتروني: تشكل أقساط التعليم المصدر الثالث من المصادر الأساسية لتمويل التعليم عن طريق الأقساط التي

يدفعها أولياء أمور الطلاب للجامعات، وهذا المصدر يحتل مكانة كبيرة في كثير من بلاد العالم.

أشكال أخرى في تمويل التعليم:

- **المزادات (Auctions):** وقد استخدمت منذ فترة ليست بالقصيرة كوسيلة لتحديد كلفة التعليم، ولا سيما في مجال البحث العلمي والاستشارات.
- **السندات (الكوبونات) (coupons):** من خلال ذلك تستطيع الحكومة أن تقدم مشروعات يتم من خلالها تمويل التعليم دون إهمال عنصر المنافسة بين الأطراف التي تتصدى لتزويد التعليم الإلكتروني فبدلاً أن تقديم المنح، تعطي الحكومة لكل مستهلك تلميذاً كان أو ولي أمره سندا تعليمياً يستطيع استخدامه في أي جامعة الكترونية يختارها دون أن تقوم بتحديد السعر أو عدد المقاعد.
- **المنح والقروض وضريبة الخرج:** تقدم المنح للطلبة لمساعدتهم في تدبير كلفة ونفقات معيشتهم أما عن طريق الدولة أو من قبل المؤسسات التعليمية نفسها.
- أما بالنسبة للقروض فهي تقدم للطلاب خلال مدة دراستهم من قبل الحكومة أو المؤسسات التعليمية والشركات الخاصة كالبنوك. (العمرى بسام ٢٠٠٤).

مصادر التمويل الحالية:

تتنوع مصادر التمويل في الجامعات الإلكترونية حسب ملكية الجامعة وحجمها، كما يرتبط تمويل مؤسسات التعليم العالي بتحديد مصادر التمويل المتاحة لمجتمع ما بمختلف أنواعها والعمل على تنميتها واستثمارها وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسة من القيام بوظائفها تجاه الفرد والمجتمع على أكمل وجه وبأقل تكلفة. فقد عرفت مصادر تمويل مؤسسات التعليم بأنها «الجهات التي يمكن الحصول منها على التكاليف اللازمة لبرامج التعليم» (ماجد ٢٠٠٠).



ويرى (الرشدان، ٢٠٠١) أن التمويل الشريان المغذي للجامعات الإلكترونية والذي تعتمد عليه في تحقيق أهدافها المنشودة والذي يتوقف عليه الإعداد الأمثل للطاقات البشرية المطلوبة حسب اختصاصاتها المتنوعة الرافدة للتنمية الاقتصادية من حيث إعدادها كمياً ونوعاً. ويعتمد نجاح الخطط التنموية على نمط وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات، وتتحمل الحكومات العربية بالمسؤولية الأولى والكبرى في التمويل نظراً للتزايد المطرد في أعداد الطلبة سنوياً والطلب المتزايد على تحسين نوعية وأداء البرامج التربوية والتوجيه في استخدام التكنولوجيا في التعليم وغيرها. رغم ذلك فإن هنالك جهات أخرى تساهم معها في التمويل وهي العائلة والدول الشقيقة والصديقة والشركات والمؤسسات الاجتماعية إلا أن هذه الأخيرة لا تتعدى نسبة المساهمة فيها أكثر من ٢٠٪. وهنالك مصادر أخرى للتمويل تتمثل في المصادر التالية:

- ريع أموال المؤسسات التربوية المنقولة وغير المنقولة.
- الهبات والتبرعات والمنح.
- دخل المراكز والمرافق التابعة للمؤسسات التربوية.
- دخل البحوث العلمية والتطبيقية.
- دخل الخدمات الاستشارية.
- دخل خدمات الدورات التعليمية والتعليم المستمر.
- القروض.
- الضرائب.
- عوائد الاختراعات والابتكارات.
- الأنشطة التجارية والربحية التي تديرها المؤسسات التربوية داخل وخارج حرمها.
- الاستثمارات في بعض عوائدها.
- الإيجارات لبعض مرافقها. (مفلح، عقل ٢٠٠٦)

دور الحكومات في تمويل التعليم الإلكتروني :

تقوم الحكومات في الدول العربية بالعبء الأكبر في تمويل التعليم على اختلاف مراحله بها، ويوجب قيام الحكومات بهذه المسؤولية اعتبارات ديمقراطية وتربوية على درجة كبرى من الأهمية ، ويعتمد التعليم الإلكتروني في تمويله على الأموال العامة التي تخصصها الدول العربية في ميزانياتها ، وتتفاوت ميزانيات التعليم في هذه الدول بالنسبة إلى الميزانية العامة للدولة ، وكذلك تتفاوت ميزانيات التعليم بالنسبة للدخل القومي ويختلف حجم التمويل في العالم العربي من دولة إلى أخرى للأسباب التالية:

- حجم التعليم الإلكتروني نفسه
- الإمكانيات المادية والبشرية
- الأوضاع الجغرافية والسكانية والاقتصادية والسياسية.
- القوى المؤثرة.

وتهتم الدول بتمويل التعليم الإلكتروني اهتماماً كبيراً وذلك لأن مرونة الطلب على خدمات التعليم الإلكتروني عالية سواء كانت بنسبة للإنفاق الوطني أو للإنفاق الحكومي الاستهلاكي ، كما أنه بالنسبة إلى الميل الحدي للإنفاق نجد أن التعليم من الأجهزة التي تحظى للحصول على معدل كبير وهذا يعكس درجة الاهتمام به من قبل الحكومة..(النعيمة، ٢٠٠٧)

تحديات تمويل التعليم:

هناك مجموعة من الحقائق مرتبطة بقضايا تمويل التعليم والتحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع في مجال التمويل ، ويمكن تلخيص عدد من هذه الحقائق فيما يلي:

- أن الدول وخاصة النامية منها قد وصلت إلى السقف في الإنفاق على التمويل الإلكتروني ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنات العامة للدولة.
- أن الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم تزداد وتيرته نتيجة لعوامل سياسية او صحية أو سكانية وديموغرافية معروفة.



● أن التوجه نحو التخصص سيؤدي إلى تقليص الدور الحكومي في النواحي التمويلية والتوظيفية وتحويله إلى القطاع الخاص، الذي سيكون أكبر مستفيد من خدمات التعليم الإلكتروني. وفي ظل هذه الحقائق والاتجاهات المترسخة لا بد للتعليم الإلكتروني أن يبحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، ويأتي القطاع الخاص في مقدمة هذه المصادر، وإذا كان هذا المصدر لم يساهم بالقدر المطلوب في كثير من الدول النامية، فإنه في الدول الصناعية والمتقدمة يساهم بقدر كبير في تمويل مؤسسات التعليم الإلكتروني ومراكز البحوث التابعة لها. (عبيد، ٢٠٢١).

وسائل لدعم الجامعات في توفير التمويل :-

احتلت مسألة التمويل في مجال التعليم العالي مكانة مركزية، لذا يشير (MYKHAN@JAIN ٢٠٠٤) إلى عدد من الوسائل التي من شأنها دعم تمويل التعليم الجامعي وهي:-

١- التوسع في التعليم الجامعي الإلكتروني الخاص: إذ يؤدي ذلك إلى أن تقوم الجامعات الإلكترونية الخاصة باستيعاب أعداد كبيرة من الطلبة المتخرجين من الثانوية العامة، مما يؤدي إلى تخفيض ضغط القبول على الجامعات الحضرية، ويؤدي بالتالي إلى تخفيف الضغط على نفقات هذه الجامعات.

٢- التجديد في وظائف التعليم الجامعي الإلكتروني: إذ يضمن ذلك موارد مالية جديدة ومن هذه التجديدات مايلي:

أ. جعل الجامعات الإلكترونية مراكز إنتاج: أن التركيز على الجامعة الإلكترونية الإنتاجية، والجامعة المستثمرة لا يلغي ولا يقلل من شأن الأهداف الأخرى للجامعة، وإنما يعني بالدرجة الأولى عدم إغفال إمكانية الجامعة كمركز إنتاج متطور يثري العلم ويجعله يختلف كماً وكيفاً.

ب. أن تقوم الجامعات الإلكترونية بتقديم الخدمات الاستشارية للهيئات والمؤسسات والمختلفة الرسمية منها والخاصة.

٣- توظيف واستثمار جهود الهيئات الشعبية والأهلية في تمويل

الجامعات الإلكترونية. إذ لابد من نشر الوعي التطوعي وإيقاظه عند الجماهير الشعبية وبكل الوسائل المتاحة، وكما هو معمول به في الدول المتقدمة وفي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

٤- ويكون ذلك بما يلي:

-التبرعات بأرض والإستفادة من المردود المادي ، ويطلق اسم الشخص الذي تبرع بإقامة هذه البناء عليه تكريماً له، وتشجيعاً لغيره.
- أن تنشط إدارات الجامعات الإلكترونية وتكثيف جهودها، وتقوم بزيارات تعاونية فيما بين الجامعات هدفها تقديم الجامعة في الخارج لاستدراج التمويل من المؤسسات والهيئات العربية الدولية.

٥- بعث مؤسسات الوقف الإسلامي لتمويل التعليم الجامعي

الإلكتروني. إن للوقف الإسلامي دور هام ورئيسي في تمويل التعليم في العصور الإسلامية وخاصة بالعصر الذهبي للحضارة الإسلامية، فقد كان هذا الوقف ممولاً حقيقاً لصناعة الحضارة الإسلامية. ومحفز وإبداعات المبدعين، وكافل حريات العلماء واستقلالهم. ولما للوقف من أهمية، فإنه يجب بعث مؤسساته كما كانت في عصور الحضارة الإسلامية الذهبية عن طريق :

١. نشر الوعي لدى المسلمين وتعريفهم بالدور العظيم الذي قامت به في الحضارة العربية الإسلامية لقرون عديدة في تمويل التعليم من الوقف .

٢. بيان أن مثل هذه الوقف يعتبر من الصدقات الجارية التي حث الرسول صلى الله عليه وسلم في أحاديثه على تقديمها لينتفع بها المسلمون .

٣. أن تبادر الدولة بتقديم بعض الأراضي (الأميرية) التي تملكها خزينة الدولة وإيقافها على الجامعات لكي تقوم باستصلاح بعضها لأغراض الزراعة، استثمار بعضها الآخر بإقامة منشآت تجارية أو سكنية أو مباني جامعية.

٦-رفع الرسوم الجامعية الإلكترونية التي يدفعها الطلبة للجامعات الرسمية إلى الحد الذي يمكن هذه الجامعات من تغطية نفقاتها المتكررة.

نماذج من تمويل التعليم

الولايات المتحدة الاميركية:

تتفرد بأسلوب متميز في تمويل التعليم الإلكتروني ، وذلك أن يعتمد بدرجة أساسيه على ماتخصه السلطات المحلية من أموال للتعليم من الضرائب التي تحصلها . ونظراً للاختلاف الإمكانيات الاقتصادية من ولاية إلى أخرى فإن تمويل التعليم الإلكتروني يختلف بين الولايات . وقد أدى ذلك إلى تدخل الحكومة الفدرالية تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص العلمية وضماناً لوصول الخدمات التعليمية إلى كل طفل في أنحاء الولايات المتحدة . وقد كان صدور قانون التعليم للدفاع القومي لعام ١٩٥٨م خير دليل على دعم الحكومة الفدرالية للتعليم والبحث العلمي ، كردة فعل لتفوق الاتحاد السوفيتي آنذاك ف مجال غزو الفضاء .

فرنسا:

هي دولة رأسمالية أيضاً يدار فيها التعليم مركزياً- تقوم الدولة بتمويل الجانب الأعظم من ميزانية التعليم الإلكتروني ، ويتمثل ذلك في دفع رواتب أعضاء هيئة التدريس والإداريين . وتعتبر مساهمة المحليات في ميزانية التعليم ضئيلة بالمقارنة بما تقدمه الحكومة المركزية . أما في الدول الاشتراكية فإن تمويل التعليم الإلكتروني يعتبر من مسؤوليات الدولة وهي التي تحدد ميزانية خاصة ، تدخل في إطار الميزانية العامة للدولة ، بجانب ما تدفعه المزارع الجماعية والمصانع من مساهمات . (PETER ٢٠٠٥).

استراتيجيات مقترجة وتوصيات ونتائج الدراسة :

- 1 أهمية التخطيط السليم والشامل لاحتياجات التنمية من القوى العاملة من خريجي الجامعات الإلكترونية وربطهم بسوق العمل وليس الانتاج العشوائي للخريجين.
- 2 نشر الوعي لدى المسلمين وتعريفهم بالدور العظيم الذي قامت به في الحضارة العربية الإسلامية لقرون عديدة في تمويل



- التعليم من الوقف وتطبيق ذلك علة التعليم الإلكتروني.
- 3 بيان أن مثل هذا الوقف يعتبر من الصدقات الجارية التي حث الرسول صلى الله عليه وسلم في أحاديثه على تقديمها لينتفع بها المسلمون.
- 4 منح الجامعات الإلكترونية الصلاحيات المالية والادارية الكافية لاستثمار مواردها بالصورة التي تراها مناسبة، مع مراعاة الاهداف العامة للتعليم العالي. مما يساهم في تخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة من دعم التعليم العالي.
- 5 الاستفادة من التجارب العالمية في ايجاد مصادر تمويل للتعليم العالي، وتطوير انظمة الجامعات الإلكترونية لتستوعب مستجدات مصادر التمويل.
- 6 السماح بالتعليم العالي الإلكتروني بشرط أن يبقى تحت رقابة وزارات التعليم العالي .
- 7 تحويل الجامعات الإلكترونية لمراكز انتاج واستثمار وتطوير.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- عبید ، حنان ، ٢٠٢١، التخطيط الاستراتيجي، دار وائل للنشر ، الجامعة الأردنية الأردن.
- الاحمد، عدنان. (٢٠٠٠). التمويل العام والخاص للتعليم العالي استراتيجية مقترحة دار وائل للنشر الاردن
- الرشيدان ، زاهي. (٢٠٠١). في اقتصاديات التعليم. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان الاردن.
- العمري، بسام. (٢٠٠٤) مصادر تمويل التعليم العالي: الى أين؟. جريدة الرأي الاردنية. العدد ١٢٢٣٧ الثلاثاء ٢٣/٢٠٠٤.
- العامري، محمد. (٢٠٠٧). الادارة المالية. دار المناهج للنشر والتوزيع : عمان.
- مفلح، عقل. (٢٠٠٦). مقدمة في الادارة المالية مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان.
- النعيمي ، عدنان/ والساقي، سعدون/ شقيري، اسامة. (٢٠٠٧). الادارة المالية النظرية والتطبيق. دار المسيرة : عمان.
- المانع، عزيزة. (٢٠٠٣). هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو خصخصة التعليم فيها. مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩ العدد الثاني.

المراجع الاجنبية:

- Court Daivid. 2000. Financing higher education: Make the quid rrvolution.
- M Y Khan@PKJain . 2004. Financial management . hill publishing company.
- Peter atril. 2005. FINANCIAL MANAGEMENT FOR DECISION MAKER . NEW YOURK PRENTICE HALL.
- Simon benniga . 2000. FINANCIAL MODELING . THE MIT PRES UNITED STATES OF AMERICA.



5<http://www.ashg11.com/articles.php?action=download&type=dc&id=16>

- Kanaan Taher H & (2009). FINANCIANG HAGHER EDUCATION IN JORDAN center for policy research and Dialogue.
- Obaid S Hanan. (2021). Sensitivity of systems thinking in systems management and leadership, BOHOUTH MAGAZINE, (ISSUE:37), Pp:68-57.
- Obaid S Hanan.(2021) ,Strategic planning for time management in light of the dominance of social networking sites on the human thought of higher education students ,HUMAN GOIDI AMERICAN JOURNA, ISSUE:4), PP:37-17.
- Obaid S Hanan. Almusawi A Mohammed, Mohammad R, Husam M, (2023), Strategic planning to strength the role of media and suitable development in science Intellectual Centers to serve the tourism sector, INTERNATIONAL MINNESOTA JOURNAL OF ACADEMIC STUDIES, (ISSUE:2), (VOL: 5), Pp:32-15.



الجامعة الإسلامية بنيسوتا

Islamic University of Minnesota

المركز الرئيسي IUM